

قضية اليوم

ساترفيلد مهّدداً:

واجهوا حزب الله... ولوا هتزاز الاستقرار!

إداء الولايات المتحدة الأميركية حول العالم لا يحكم سوى فانض من العدوانية، إما بذريعة المصالح التجارية، أو لتغطية الانكفاء، وفي غالبية الاحيان لنعم استقرار الدول التي ترفض الانصياع لواشنطن. يبدو ان لبنان ليس مستثنى من هذا الاداء، وقف ما عبرت عنه زيارة ديفيد ساترفيلد

أنتت الزيارة المفاجئة التي قام بها مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ساترفيلد لبيروت، في سياق التمهيد لجولة رئيسه، وزير الخارجية مايك بومبيو الذي سيمرّ ببيروت الشهر الجاري. وعكست هذه الزيارة إصراراً أميركياً على عدم تحييد لبنان عن الحرب الأميركية - الإسرائيلية - السعودية على محور المقاومة. هذا ما ظهر في المحادثات التي أجراها الوفد الأميركي والتي استندت رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، واقتصرت على لقاءات مع رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل، بالإضافة إلى العديد من

ساترفيلد يهدف إلى إنشاء لوبي يصعد ضد حزب الله في موازاة «الهجوم» الأميركي

حزب وشخصيات ما كان يُعرف بـ«قوى 14 آذار»، كالكفالات اللبنانية وحزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي.

وأكد المطلعون على أجواء الزيارة أن ساترفيلد «حمل تهديدات مبطنة تؤكّد أن المعركة مع الإيرانيين وحلفائهم في المنطقة قد فُتحت، وأن كل الأسلحة صارت مباحة»، وكرر الوفد الأميركي أمام من التقاهم ضرورة «الحذّ من تأثير حزب الله في السياسات الحكومية»، والإفان «أميركا ستستمر في الضغط والإزعاج في حال عدم التزام لبنان بسياسة النأي بالنفس والابتعاد عن أي تحوّر مع إيران، حتى لو أدى هذا الضغط إلى عزّزة الاستقرار اللبناني»، لأنّ المهم «عدم تحويل لبنان إلى ساحة نفوذ لظهران المستقبع من خلاتها الائتفان على العقوبات»، وأشار هؤلاء إلى أن «للقاءات مع قوى 14 آذار تهدف إلى إنشاء لوبي يصعد ضد حزب الله في موازاة الهجوم الأميركي في المنطقة».

الجلسة التشريعية تشريعياً، ضاع أكثر من ثلث الجلسة

الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، أما ما بقي من وقت، فأقرّت خلاله الهيئة العامة للمجلس عدداً من مشاريع واقتراحات القوانين أبرزها: الإجازة للحكومة اعتماد القاعدة الأثني عشرية لغاية صدور قانون موازنة عام 2019. أخذ هذا البند نقاشاً واسعاً، فيما مرّت بقية البنود سريعاً من دون مناقشة، إلاّ واحداً منها يتعلق بإنشاء مكتب إقليمي في لبنان لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بعد اعتراض من النائب جميل السيد على تكبّد

لبنان تكاليفه، فأخذ مساحة من الأخذ والرّذ قبل إقراره. في الجلسة نفسها، صدّق المجلس على 7 قوانين، غير اقتراح القانون المتعلق باعتماد القاعدة الأثني عشرية لغاية صدور قانون الموازنة العامة. وهذا البند استغرق نحو ساعة من النقاش، بعد إصرار بريّ على تحديد موعد واضح لإرسال الحكومة موازنتها لعام 2019 إلى البرلمان. حاول الحريري التهرب من الأمر، لكنه اصطدم بموقف بريّ. ومع أن رئيس الحكومة أكد العزم



ارتقم عدد القوانين غير المنقّدة إلى 42 قانوناً (هيلم الموسوي)

على مناقشة الموازنة في غضون أسبوع، تمهيداً لإحالتها على مجلس النواب، إلاّ أنه طلب مهلة 3 أشهر للإلتاف وفق القاعدة الأثني عشرية. من جديد اعترض بريّ، معبّراً عن استيائه لأنّ «البنية الصرف بهذه الطريقة لم تُعدّ مقبولة»، ذكر بريّ بأن كلامه لم يُسمّع حين حدّث سابقاً من التمادي بتأخير الموازنة، وقال إنه دعا أكثر من مرة الحكومة المستقبلية إلى بتّ الموضوع في جلسة عامة، غير أن صوته لم يُسمع. مجدداً حاول الحريري التهرب،

متحجّجاً بأن التأخير سببه تأخر تأليف الحكومة، هنا، اختصر النائب ياسين جابر المسار في هذا الشأن، معتبراً أن «المهم تحديد مهلة، لأنه في المرة الأخيرة أعطينا الحق بالصرف على القاعدة الأثني عشرية، فاستمرت المهلة 11 عاماً». وكان النائب إبراهيم كنعان موقف اعتبر فيه أنّ «من المفيد إلزام الحكومة بإجالة الموازنة خلال شهرين»، لكنه عارض «إلزام المجلس بإقرارها خلال شهر، وذلك بهدف القيام بالعمل الرقابي كما يجب والتدقيق في مدى احترام الصلاحيات»، وهنا،

سأل النائب حسن فضل الله: «هل ستجري القاعدة على كل الإنفاق»؟ مقترحاً «تخفيض الإنفاق بند المؤتمرات والسفر ونفقات شتى من مساهمات لغير القطاع العام، لأنّ خفض 50 في المئة من هذه البنود يوفر 400 مليار ليرة»، فيما اقترح وزير المال علي حسن خليل، تحديد مهلة شهر ونصف شهر لتقرّر الحكومة موازنتها وترسلها إلى مجلس النواب، على أن يصدر الأخير الموازنة بعد شهر ونصف شهر في حدّ أقصى. وقد لاقى طرحه تجاوباً، فأجيز للحكومة اعتماد القاعدة الأثني عشرية لغاية صدور قانون موازنة عام 2019 ضمن مهلة 3 أشهر تنتهي في 31 أيار 2019. وتعهّدت الحكومة بخفض الإنفاق بنسبة 1 في المئة من الناتج المحلي. وفيما كان من المفترض أن يأخذ اقتراح القانون المحلّل المكرّر لإعطاء مؤسسة كهرياء لبنان سلفة خزينة لعام 2019 بقيمة 2742 مليار ليرة، المساحة الأكبر من نقاش الجولة المسائية للجلسة التشريعية، سارع رئيس الحكومة سعد الحريري إلى أخذ دفّة الحديث والإعلان أن الحكومة تتراجع عن هذه القيمة، على أن تكفّفي بـ 794 ملياراً فقط لثلاثة أشهر من حساب عام 2019، ما حصر المداولات ببعض الملاحظات التي سجلها عدد من النواب بشأن كيفية تسديد هذه السلف. المادة الإقتطاع من الاقتراح كانت تقتضي إعطاء سلفة خزينة طويلة الأجل، على أن تستدّد هذه السلفة عبر الإقتطاع من المستحقّات المتوجّبة على الإدرات العامة والمؤسسات العامة المصلحة المؤسسة. ثمّ أعلن الحريري أن «الحكومة لم تُعدّ حاجة إلى هذا المبلغ، وأن طلب هذه الكلفة حصل قبل تشكيل الحكومة»، أما وقد شكّلت الحكومة «فإنها تتعهّد بتقديم خطة لكهرياء أعدتها سابقاً من التمادي بتأخير الموازنة، وزارة الطاقة»، وبناءً عليه «ستكفي الحكومة بمبلغ الـ 800 مليار عن ثلاثة أشهر فقط»، وهذه الخطة، بحسب ما أشارت إليها وزيرة الطاقة ندى البيستاني، أعدت بالتعاون مع البنك الدولي، وسينفّذها القطاع الخاص، وتقوم على «خفض العجز الناتج من الدعم، تفعيل الجباية، رفع الكلفة تدريجياً، إزالة التعديات والبدء بتحصيل الديون المتوجّبة على الإدارات والمؤسسات العامة»، وتعهّد الحريري بإنجاز تعديلات مجلس إدارة الكهرياء والهيئة الناظمة. وقد صدّق الاقتراح بصفة مغلقة مع اقتراح حزب الكتائب والنائبين جميل السيد وأسامة سعد.

على عمار، جورج عقيص وجورج عطا الله وسمر الجسر وهಾಗوب بقرادونيان وفيسل الصايغ والياس حنكش (بعد انسحاب يعقوبيان ودرويش لمصلحة الأخير، والنائب البير منصور) أعلن النواب بولا يعقوبيان وعلي درويش والياس حنكش ترشّحهم، وكان عودة النظر في هذه المسألة»، وكان الخرج يتوكّل وزير العدل مراجعة مجلس القضاء الأعلى لتصحیح الخطأ وإعادة اختيار القضاة

هيام القصيفي

ثمة كلام يدور في كواليس القوات اللبنانية ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. عن أن حملة ال11 مليار ليرة لن تقف عند هذا الحد. ليس بمعنى استكمال الملف حتى خواتيمه وكشف مسارب الهدر، بل بمعنى شمولها قوى سياسية أخرى. لأن هذه الحملة ظاهرها الفساد، وباطنها «تدجين» بعض القوى، وعلى رأس هؤلاء جنبلاط والقوات اللبنانية.

منذ إقرار قانون النسبية، وجنبلاط يشعر أكثر فأكثر بأنه مستهدف في قلب عرينه، ومع مفاوضات تأليف الحكومة، بات هذا الشعور أمراً واقعاً. وجاءت حادثة الجاهلية وما أعقبها، ومن ثم إحياء ملف العلاقة مع سوريا وتضاعف عوامل التوتر والخلافات الحادة داخل الساحة الدرزية، لتضع أمامه تحديات قد يكون يواجهها لأول مرة في تاريخه السياسي الحديث، في شكل يفوق ما حصل في 7 أيار وما بعده. لأن ما يجري اليوم، إنما يجري بأسلوب سياسي مرن ومن دون صدامات على الأرض، ولأنه يواجه ثلاثة أفرقاء دفعة واحدة: العهد وحزب الله وسوريا، إضافة إلى القوى السياسية المعارضة له داخل الطائفة.

يدرك جنبلاط تماماً حدة الأزمة التي يُقبل عليها، لكنه يبدو أكثر استعداداً لها، فلم يدخل في مواجهة مباشرة مع حزب الله، لا بل كلما اشتدت الأزمة عليه وحوصر أكثر، التجأ إليه، ممهّداً الطريق بتعويم وجوه سياسية من فرقة ذات صلة بالحزب قادرة على امتصاص التطويق السياسي، والتمهيد للمرحلة المقبلة التي يمكن أن تقتضي منه تنازلات إضافية. وهو حتى الآن قدم كثيراً من التنازلات على طريق سحب كل عوامل التشنج مع حزب الله

بتهريب أطنان من الحشيشة والمخدرات

والأجّار بها. إخلاء المحامين على طلب الإن المبدّم بناءً على تقارير طبية تُفيد بأن مهدي يمتاز بين الحياة والموت، رغم أن الموقوف لم يتناول أي دواء أثناء فترة توقيفه.

خرج الموقوف إلى الحرية، فيما استكمل فرع المعلومات تحقيقاته بشبهات تورط ضباط وعناصر ومساعدين قضائيين بالتواطؤ لمساعدة متورطين. أو قرف أربعة مشتهيه فيهم في جبل لكتز السبعة، طرف الخطب هذا قاد إلى مرافق النائب العام في جبل لبنان القاضي غادة عون. أبلغت عون بالاستتياه في تورط مرافقها بتقاضى رشي ليُصار إلى توقيفه. توقيف السائق أوصل إلى توقيف رئيس قلم النيابة العامة، إضافة إلى أربعة مساعدين قضائيين،

بناءً على التحقيقات التي تجري مع اثنين من المسامرة الموقوفين جوزيف س. وإيلي أ. بعدما تبين وجود عشرات الاتصالات بينهما وبين مساعدين قضائيين وقضاة وضباط. وقد أعطى

وزير العدل الإذن بالملاحقة، فيما لم تردّ

معلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل

من القاضي غادة عون التي استبقته بالإدعاء على أربعة محامين. التحقيقات التي يُجريها محققو فرع المعلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل أمن اعترف بتقاضيه مبلغاً مالياً مقابل التلاعب بالنشرة القضائية للموقوف المُخلّى سبيله مهدي م. الذي تبين وجود

معلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل من القاضي غادة عون التي استبقته بالإدعاء على أربعة محامين. التحقيقات التي يُجريها محققو فرع المعلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل أمن اعترف بتقاضيه مبلغاً مالياً مقابل التلاعب بالنشرة القضائية للموقوف المُخلّى سبيله مهدي م. الذي تبين وجود

معلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل من القاضي غادة عون التي استبقته بالإدعاء على أربعة محامين. التحقيقات التي يُجريها محققو فرع المعلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل أمن اعترف بتقاضيه مبلغاً مالياً مقابل التلاعب بالنشرة القضائية للموقوف المُخلّى سبيله مهدي م. الذي تبين وجود

معلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل من القاضي غادة عون التي استبقته بالإدعاء على أربعة محامين. التحقيقات التي يُجريها محققو فرع المعلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل أمن اعترف بتقاضيه مبلغاً مالياً مقابل التلاعب بالنشرة القضائية للموقوف المُخلّى سبيله مهدي م. الذي تبين وجود

معلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل من القاضي غادة عون التي استبقته بالإدعاء على أربعة محامين. التحقيقات التي يُجريها محققو فرع المعلومات أوصلت أيضاً إلى توقيف رجل أمن اعترف بتقاضيه مبلغاً مالياً مقابل التلاعب بالنشرة القضائية للموقوف المُخلّى سبيله مهدي م. الذي تبين وجود



(هيلم الموسوي)

مقالة

جنبلاط والقوات: محاذير ما بعد السنيورة

استبعاد ما حصل في قرار ملكية المؤسسة اللبنانية للإرسال عن هذا المسار الذي يرسم لها. وهل يمكن النظر إلى ما جرى من سحب حقائب وزارية منها، ومن معارك سياسية يومية بينها وبين التيار الوطني الحر - ولو حرصت القوات على تحييد العهد رغم كونه شريك التيار في كل شاردة وورادة - من دون أن يوضع في الخانة نفسها؟ وليس أدل على ذلك سوى ما حصل في مجلس الوزراء مع اعتقاد أولى جلسة بعد تأليف الحكومة، في ما يتعلق بملف النزوح السوري، وكلام رئيس الجمهورية ميشال عون واستعادته مرحلة سابقة في العلاقة بينهما.

محاولة تطويق جنبلاط والقوات سياسياً قد تكون أسهل من الكباش السياسي مع المستقبل، لأن كليهما مع اختلاف موقعيهما وزعامتيهما، لا يملكان حالياً التغطية المذهبية الكاملة من طائفتيهما كما حصل مع السنيورة. فجنبلاط بات يرى نفسه محاصراً بجملة مشكلات درزية داخلية من دون توقف، والقوات لا تمثل في ظل العهد وصعود التيار الوطني ورئيسه، سوى الحزب الثاني عند المسيحيين، ليس بفعل الأصوات والواقع وحسب، بل لأن الشريحة الكبرى تقف عادة إلى جانب السلطة لرعاية مصالحها. والأكيد أنهما سيجدان صعوبة في حشد حلفاء لهما في المعركة، ما عدا تلك العلاقة التاريخية بين الرئيس ونبيه بري وجنبلاط، ما دام الحريري نفسه يسعى كل يوم إلى تأكيد انصافه السياسي عن حلفاء الأسس.

ثمة حلقة أساسية في كل هذه الصورة، هي دخول الأميركيين على الخط، في ضوء تصاعد العقوبات الأميركية على حزب الله وإيران. من الصعب تخفي هذا الواقع، ولو أن من الغامرة الرهان على موقف أميركا لحشد التأييد لحلفائنا في لبنان، والعبر السابقة كثيرة.

تقرير

حلف الفساد القضائي: الادعاء على محامين...

حكم فريم بحقه، إزاء ذلك، أُعيد توقيف مهدي م بجرم رشوة رجل أمن لإخفاء الحكم الصادر في حقه. كذلك أخضع لكشف صحي أثبت أنه بصحة سليمة

ولا يعاني من تشعع الكبد، بخلاف ما ورد سابقاً في تقرير الطبيب الشرعي بتقرير يُفيد كذباً بأنه يعاني من داء في الكبد، وتوسّع التحقيق ليطاول محامين مشتهيه في تورطهم بدفع رشي. وعلمت «الأخبار» أنه جرى توقيف طبيب وممرض مشتهيه في تورطهما بالتلاعب وفي تزوير تقارير طبية.

إزاء هذه الأحداث، تقدّم رئيس الهيئة الاتهامية في جبل لبنان منذر نديان، امس، بمذكرة إلى النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان يطلب فيها إعادة إصدار مذكرة توقيف مجدداً بحق مهدي م. الذي كان قد أُخلّى سبيله. واستند القاضي نديان في قراره إلى المعلومات الواردة عن عدم صحة التقارير الطبية الواردة وإفادات الأطباء المستمعين بشأن حالة الموقوف مهدي م.

وبحسب المعلومات، أُعيد الملف إلى الهيئة الاتهامية من دون إبداء رأي النيابة العامة الذي اعتبره القاضي موافقة ضمنية على إصدار مذكرة توقيف مجدداً بحق مهدي م. وفي ضوء ذلك، ونظراً لثبوت وجود المدعى عليه خارج المستشفى، بحسب نديان، ما يعزّز قرينة صحة المعلومات بشأن التقارير، قرر القاضي نديان إصدار مذكرة توقيف بحق مهدي م. بموجب المادة 125 من قانون المخدرات. (الأخبار)